November 2006

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة السابعة والعشرون

روما، إيطاليا، 5-9 مارس/آذار 2007

سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة في 1995 وخطط العمل الدولية والاستراتيجية ذات الصلة

موجز

تقدم هذه الورقة موجزا لبعض أنشطة منظمة الأغذية والزراعة التي تدعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في 1995، وخطط العمل الدولية الأربع والاستراتيجية التي أبرمت في إطار المدونة. وهذا التقرير هو خامس تقرير تعده لجنة مصايد الأسماك. وعلاوة على ذلك، فإن الوثيقة تفيد علما بما حققه أعضاء المنظمة والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية من تقدم في تنفيذ المدونة. كما تم استعراض الأنشطة الحديثة العهد الخاصة ببرنامج مدونة الأسماك. ويقترح القسم الأخير من الورقة الإجراء الذي تتخذه اللجنة.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا اضافية منها إلا للضرورة القصوى. وتتوافر معظم وثائق اجتماعات المنظمة على شبكة الانترنت على العنوان التالي: www.fao.org

J8929/A

المقدمة

1- تنص المادة 4 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995، من جملة أمور، على أن تقدم المنظمة إلى لجنة مصايد الأسماك تقريرا عن تنفيذ المدونة. وهذا التقرير هو خامس تقرير تعده الأمانة من أجل اللجنة. والمعلومات الواردة في التقرير قدمتها الأمانة والبلدان الأعضاء في المنظمة والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية. وقد تم مقارنة المعلومات وتحليلها على أساس استبيانات التقييم الذاتي المقدمة إلى المنظمة. ويمكن الاطلاع على موجز إحصائي لردود الأعضاء بالاقتران مع هذه الورقة.

2- رد سبعون بلدا من أعضاء المنظمة[1] (37 في المائة من البلدان الأعضاء في المنظمة)[2] على الاستبيان بالمقارنة مع 49 بلدا عضوا من أجل تقرير عام 2005 (27 في المائة من البلدان الأعضاء).[3] وقد تعكس الزيادة الصحية في تقديم الاستبيانات من أجل هذا التقرير ما أبدي من انشغال في دورة اللجنة عام 2005 بشأن مستوى الإبلاغ المنخفض. وردت تسع عشرة هيئة إقليمية لمصايد الأسماك[4] (56 في المائة من الهيئات التي أرسل إليها الاستبيان) على الاستبيان المقدم من أجل التقرير الراهن بالمقارنة مع 17 هيئة من أجل تقرير عام 2005. وبالإضافة إلى ذلك، وردت ردود من تسع منظمات غير حكومية (17 في المائة من المنظمات التي أرسل إليها الاستبيان) بالمقارنة مع أربع منظمات غير حكومية من أجل تقرير عام 2005.[5]

---

[1] تم إرسال الخطاب والاستبيان اللذان يطلبان من الأعضاء تقديم مُدخل في 2 مايو/أيار 2006 مع تحديد 31 يوليو/تموز 2006 كآخر موعد لتقديم البيانات. وقد تم تمديد هذا الموعد لإغلاق باب قبول الردود في نهاية الأمر حتى 11 أغسطس/آب 2006. وبحلول ذلك التاريخ، كان 70 بلدا عضوا قد أكمل الاستبيانات. وبعد 11 أغسطس/آب 2006، وردت ردود 11 بلدا إضافية (بحسب استلام الردود: صربيا، وهولندا، والسويد، وميانمار، وسوريا، وليبريا، والدانمرك، وأستراليا، ونيجيريا ، والهند، والكويت). ولا تنعكس هذه الردود في التحليل. ورد بلد عضو، بوتان، بخطاب يفيد بأن الاستبيان ليس وثيق الصلة. ولم تحسب هذه الرسالة كرد في التحليل.

[2] في هذا التقرير، تعني الإشارة إلى "البلدان الأعضاء" تلك البلدان الأعضاء في المنظمة التي ردت على الاستبيان والتي أخذت ردودها في الاعتبار عند تجميع التقرير.

[3] للاطلاع على تحليل إحصائي للردود، أنظر "تحليل إحصائي إقليمي لردود البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة على استبيان عام 2006 بخصوص مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد". وستكون هذه الورقة متاحة أثناء الدورة.

[4] لجنة مصايد الأسماك لآسيا والمحيط الهادئ (APFIC)، لجنة حفظ موارد الحياة البحرية في القطب الجنوبي (CCAMLR)، لجنة حفظ أسماك التونة الجنوبية ذات الزعنفة الزرقاء (CCSBT)، لجنة مصايد الأسماك لشرق وسط المحيط الأطلسي (CECAF)، لجنة مصايد الأسماك الداخلية في أمريكا اللاتينية (COPESCAL)، لجنة مصايد الأسماك العامة في البحر المتوسط (GFCM)، اللجنة الاستشارية لمصايد الأسماك الداخلية الأوروبية (EIFAC)، لجنة أسماك التونة المدارية للبلدان الأمريكية (IATTC)، اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة الأطلسية (ICCAT)، اللجنة الدولية لأسماك الهالبوت في المحيط الهادئ (IPHC)، منظمة أمريكا اللاتينية لتنمية مصايد الأسماك (OLDEPESCA)، منظمة مصايد أسماك شمال غربي المحيط الأطلسي (NAFO)، منظمة حفظ أسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي (NASCO)، لجنة الأسماك المهاجرة من البحر إلى النهر في شمال المحيط الهادئ (NPAFC)، لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي (NEAFC)، أمانة جماعة المحيط الأطلسي (SPC)، منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (SEAFO)، لجنة مصايد الأسمك في غرب وسط المحيط الأطلسي (WECAFC)، لجنة مصايد الأسماك في غرب وسط المحيط الهادئ (WCPFC).

[5] وردت ردود من الهيئة الدولية لحياة الطيور، والتحالف العالمي لتربية الأحياء المائية (GAA)، ومنظمة السلم الأخضر الدولية، والإتلاف الدولي لروابط مصايد الأسماك (ICFA)، والعمل الجماعي الدولي لدعم مصايد الأسماك (ICSF)، ومنظمة النهوض بمصايد أسماك التونة الرشيدة (OPRT)، والمنتدى العالمي للصيادين (WFFP)، والإتلاف من أجل اتفاق عادل بشأن مصايد الأسماك (CFFA)، والمنظمة الدولية للوجبة السمكية وزيت السمك (IFFO).

الإجراءات التي اتخذتها المنظمة للنهوض بتنفيذ مدونة السلوك

3- تدعم المنظمة تنفيذ المدونة من خلال معظم الأنشطة المنتظمة والميدانية التي تقوم بها مصلحة مصايد الأسماك، إن لم يكن جميعها. ومنذ تقرير عام 2005، اضطلعت مصلحة مصايد الأسماك بعدد من الأنشطة التي تهدف إلى النهوض بهذا التنفيذ بوجه خاص. وتشمل هذه الأنشطة عقد عدد من الاجتماعات التي تعالج، من جملة أمور، نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، وخطط العمل الدولية، واستراتيجية تحسين المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها، وتدابير دولة الميناء، وتقليل الصيد العرضي في مصايد أسماك الأربيان، والاستفادة من الصيد العرضي، والائتمان والتمويل البالغ الصغر، وجمع البيانات السكانية عن مجتمعات الصيد الساحلية من أجل استخدامها في إدارة مصايد الأسماك وإدارة المنطقة الساحلية المستندتين إلى المجتمعات المحلية. كما قامت المنظمة باعداد ونشر نسخة لغوية مبسطة من الخطوط التوجيهية التقنية المتصلة بتنمية تربية الأحياء المائية ونهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك. وقد تم نشر خطوط توجيهية تقنية جديدة تركز على زيادة مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في التخفيف من حدة الفقر. وبدأ العمل بشأن وضع خطوط توجيهية عديدة أخرى. واشتمل ذلك على العمل على خطوط توجيهية من أجل تنفيذ خطة العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في مصايد الأسماك الداخلية؛ وتنفيذ خطة العمل الدولية بشأن إدارة قدرة صيد الأسماك؛ ووضع خطوط توجيهية تقنية عن تقليل وفيات السلحفاة البحرية في عمليات صيد الأسماك؛ واستخدام المناطق البحرية المحمية كأداة لإدارة مصايد الأسماك؛ وتطبيق معايير الجودة والسلامة الدولية بشأن صادرات الأسماك؛ واستخدام الأنواع الغريبة ومراقبتها؛ والتخزين، وإعادة تأهيل الموائل، وإدارة الموارد الوراثية ؛ وتجارة الأسماك، وتسجيل سفن صيد الأسماك.

الإجراءات التي اتخذتها المنظمة للنهوض بتنفيذ مدونة السلوك

بصفة عامة

4- تحتوي المادة 2 على عشرة أهداف، وقد طلب إلى البلدان الأعضاء أن ترتب وثاقة صلتها فيما يتعلق بالسياقات الوطنية. وقد نسبت أعلى الأولويات إلى الهدفين (أ) و (ب) في حين نسبت أدنى الصلة الوثيقة إلى الهدفين (د) و(هـ)[6] وقد عكس ذلك اتجاهات عام 2005. وهبطت الأولوية العليا لعام 2001، وهي الهدف (و)[7]، من المرتبة الثالثة إلى الخامسة، مما يبين تحولا مستمرا في الاتجاه عن شواغل الأمن الغذائي والجودة، باعتبارها أهدافا ذات أولوية عليا.

[6] الهدف (أ): أن ترسى، وفقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، مبادئ للصيد ولأنشطة المصايد الرشيدة، مع مراعاة جميع ما يرتبط بها من الجوانب البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتجارية، الهدف (ب): أن ترسى مبادئ ومعايير لاعداد وتنفيذ سياسات وطنية لصيانة الموارد السمكية ومصايد الأسماك وادارتها وتنميتها بطريقة رشيدة، الهدف (د): أن تكون مرشدا يمكن استخدامه على النحو المناسب في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، وغيرها من الصكوك القانونية سواء كانت ملزمة أو طوعية، الهدف (هـ): أن تيسر وتشجع التعاون الفني والمالي وغيره من أشكال التعاون في صيانة الموارد السمكية ومصايد الأسماك وادارتها وتنميتها،

[7] الهدف (و): أن تعزز من مساهمة مصايد الأسماك في الأمن الغذائي، وفى جودة الأغذية، مع إعطاء الأولوية للاحتياجات التغذوية للمجتمعات المحلية،

5- والمدونة مقسمة إلى مواضيع تمس ثمانية مجالات تقنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد طلب من البلدان الأعضاء أن تنسب مراتب الأولوية لهذه المجالات على الصعيد الوطني. واستمرت إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية تحظى بأعلى المواضيع ذات الأولوية، مما يعكس النتائج المحققة في أعوام 2001 و2003 و2005. واحتلت قضيتا ممارسات ما بعد المصيد والتجارة مرتبتا أدنى أولويتين، مما يمثل زيادة في الاهتمام المولى لإدماج مصايد الأسماك في إدارة المنطقة الساحلية ومنطقة حوض النهر عما حدث في بيانات عام 2005.

6- أبلغ أكثر من 95 في المائة من البلدان الأعضاء أن لديها سياسات وتشريعات وطنية نافذة تتوافق كلية أو جزئيا مع المدونة. على أن الأهم من ذلك، أن زهاء 9 بلدان من كل عشرة أبلغت عن أنها إما أن تكون متوافقة مع المدونة أو تعمل صوب التوافق معها في مجالي السياسات والتشريعات.

7- وفيما يتعلق بتوفير التوعية بالمدونة، كانت الآليات الأكثر استخداما هي الاجتماعات وحلقات العمل والحلقات الدراسية وتحسين الأطر القانونية. وتضاعفت الأهمية العامة لاستخدام وسائط الإعلام، مثل الإنترنت، الذي كان متأخرا عن أشكال وسائط الإعلام الأخرى في عام 2005، بالنسبة لهذا التقرير. واستمرت أعمال استثارة وعي مستوى القواعد الجماهيرية والمجتمع المدني تحظى بدرجة منخفضة، وإن كانت أعلى مما حدث في السنوات السابقة.

إدارة مصايد الأسماك

8 وعموما، أبلغ بلد عضو من كل أربعة عن أنه ليس لديه خطط نافذة لإدارة مصايد الأسماك. ويمثل ذلك اتجاها نزوليا مستمرا اكتُشف بالفعل في عام 2005 عن البيانات الأبكر، عندما أبلغ بلد عضو من كل خمسة في تقرير ذلك العام أنه ليس لديه أي خطط نافذة. وانخفضت النسبة المئوية المبلغ عنها بشأن الخطط المنفذة من أجل مصايد الأسماك الداخلية بأكثر من 20 نقطة لتصل إلى 72 في المائة (بالمقارنة مع المعلومات المقدمة في تقرير عام 2005)، في حين أن تنفيذ خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية كان لا يزال على حاله تقريبا ويبلغ نسبة 84 في المائة. وتنقل هذه النتائج نتيجة ثابتة على ما يبدو تبين تأكيدا أقل على التخطيط لإدارة مصايد الأسماك على نطاق العالم.

9- طُلب إلى البلدان الأعضاء أن تقدم إفاداتها عن أدوات الإدارة المطبقة في خطط إدارة مصايد الأسماك. وظلت أكثر الأدوات استخداما في عملية التخطيط لإدارة مصايد الأسماك الداخلية والبحرية حظر طرائق الصيد التدميرية، وإشراك أصحاب المصلحة في عملية التخطيط لإدارة مصايد الأسماك، ومعالجة انتقائية معدات الصيد. وظلت أقل الأدوات استخداما تلك المتصلة بقضايا طاقة الصيد والظروف الاقتصادية في القطاع، والنقاط المرجعية المستهدفة المتعلقة بالأرصدة، بما يعكس الاتجاهات الأبكر. بيد أنه حدثت زيادة ملحوظة في النقاط المئوية لاستخدام النقاط المرجعية المستهدفة المتعلقة بالأرصدة في التخطيط لإدارة مصايد الأسماك البحرية، لترتفع من 44 في المائة في عام 2005 إلى 68 في المائة في هذا التقرير، بالنسبة للبلدان الأعضاء التي لديها خطط إدارة نافذة لمصايد الأسماك.

10- استحدث ما يزيد بالكاد عن نصف البلدان الأعضاء نقاط مرجعية مستهدفة متعلقة بالأرصدة من أجل إدارة مصايد الأسماك. وفي معظم الحالات، تم الاقتراب من تحقيق النقاط المرجعية المستهدفة المتعلقة بالأرصدة أو تجاوزها، مما يشير إلى زيادة مستمرة في مصايد الأسماك الخاضعة للإدارة والتي إما أن تكون قد قاربت على الاستغلال الكامل (72 في المائة) أو استغلت بشكل مفرط (53 في المائة). وتتعلق المؤشرات الأخرى المبلغ عنها المستخدمة في إدارة الأرصدة السمكية ببيانات المصيد وجهد الصيد وبيانات تقييم المصيد والأرصدة. وفي الحالات التي تم فيها تجاوز النقاط المرجعية

المستهدفة المتعلقة بالأرصدة، كان أكثر الإجراءات التصحيحية المبلغ عنها شيوعا هو تنظيم جهود الصيد (54 في المائة). وتشمل التدابير الأخرى المبلغ عنها برامج الانتعاش (نُسب إليها أهمية أكبر مما كان في عام 2005)، وقيود المعدات وتدعيم الرصد والمراقبة والإشراف.

11- أبلغ معظم البلدان الأعضاء تقريبا بأنها طبقت النهج التحوطي في إدارة مصايد الأسماك. وظلت الآليات الرئيسية المبلغ عنها أدوات إدارة مصايد الأسماك التقليدية مثل إدارة مصايد الأسماك من خلال تنظيم النفاذ (57 في المائة)، ولوائح المعدات، والمواسم المغلقة، وإجمالي المصيد المسموح به وضوابط الحصص، إلى آخره. بيد أن الآليات التحوطية الفعلية، مثل تحديد الحصص بالنسب التي قد تسمح بها البحوث على أنه الغلة المستدامة القصوى، لا تزال قليلة. ويؤكد ذلك الاتجاهات الأبكر التي تلمح إلى أن تنفيذ النهج التحوطي كان سيء الفهم ومطبق إلى حد قليل في إدارة مصايد الأسماك على نطاق العالم.

عمليات الصيد

12- طلب إلى البلدان الأعضاء أن تبلغ عن آليات مراقبة عمليات الصيد في المياه الخاضعة لولايتها الوطنية وخارجها. وفي كلتا الحالتين، أبلغ عن أن التحسين في الرصد والمراقبة والإشراف ونظم الترخيص الإجباري هما الآليتان الرئيسيتان التي يتم من خلالهما مراقبة عمليات الصيد. وقد زادت أهمية التعاون فيما بين البلدان والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك بأكثر من ضعف ما كان عليه في عام 2005 بالنسبة لمراقبة عمليات الصيد خارج نطاق الولاية الوطنية.

13- أبلغ أكثر من نصف البلدان الأعضاء عن الاستفادة من قيود المعدات ومن المراقبة الأكثر إحكاما في الحد من المصيد العرضي والمصيد المرتجع. وحققت كل الآليات الأخرى درجات منخفضة (≥ 25 في المائة) وتضمنت تحديد الحد الأدنى لحجم المصيد، والإغلاق الموسمي، وحصص للأنواع غير المستهدفة، بحيث عكست الاتجاهات الأبكر بالضبط. وظلت السياسات الخاصة بتنظيم المصيد العرضي والمصيد المرتجع تتباين بشكل واسع، مع قيام بعض البلدان بحظر المصيد المرتجع تماما، وقيام بلدان أخرى بحظر تفريغ الأنواع غير المسموح بها، ومن ثم إجبار المشتغلين على التخلي عن المصيد العرضي.

14- أبلغ حوالي 72 في المائة من البلدان الأعضاء بأنها نفذت نظما لرصد السفن إلى حد ما، مع قيام معظم الأعضاء الآخرين بالتخطيط لعمل ذلك في المستقبل. وحيث أن ذلك يعكس ما جاء بتقرير عام 2005، فإن من شأنه أن يبين أن تنفيذ نظم رصد السفن قد يكون وصل إلى حالة استقرار نسبي وأن معدلات اتباع هذا النظام المرتفعة التي اكتُشفت ما بين عامي 2001 و 2005 آخذة في الثبات حاليا.

تنمية تربية الأحياء المائية

15- وعموما، أبلغ 87 في المائة من البلدان الأعضاء أن لديها شكل ما من الإطار القانوني النافذ ينظم تنمية تربية الأحياء المائية الرشيدة، مما يشير إلى اتجاه مستمر في الارتفاع. وتعكس هذه الحالة زيادة أخرى على النطاق العالمي (< 28 في المائة) في الأطر القانونية الرامية مباشرة إلى تنظيم تنمية تربية الأحياء المائية، على مدى السنتين الماضيتين.

16- تشجع المادة 9-3-2 من المدونة البلدان على أن تضع مدونات وإجراءات بشأن أفضل الممارسات وأن تتبعها وتنفذها، وبوجه خاص ما يتعلق بإدخال الكائنات المائية الحية ونقلها. وذكر أكثر من واحد بقليل من كل ثلاثة بلدان

أعضاء أنه وضع تلك الصكوك على مستوى الحكومة والجهات المنتجة، مما يرمز إلى زيادة معتدلة في الانخراط على مستوى الجهات المنتجة عما كان موجودا في عام 2005. وظل انخراط الجهات المورّدة والمصنّعة منخفضا في هذا المجال مما يعكس الاتجاهات الأبكر.

17- أبلغ ثلاثة من كل أربع بلدان أعضاء أنها منخرطة في تنفيذ التقييمات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، ورصد العمليات، والقيام بخطوات لتدنية الآثار الضارة لإدخال الأنواع الغريبة[8]، مما يعكس نتائج 2003 و2005. بيد أن البلدان الأعضاء حددت عددا من الحاجات لتحسين تنفيذ هذه الآليات، بما في ذلك، من جملة أمور، تعزيز التقييم والنطاق والتقنيات بشأن الاضطلاع بالتقييمات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، وتحسين القدرة التقنية في جميع المجالات وتدعيم الأطر القانونية بشأن الأنواع غير المحلية.

18- ومما يتسق مع تقرير 2005 أن زهاء 80 في المائة من البلدان الأعضاء بينت أنها اتخذت إجراءات لتشجيع النهوض بممارسات تربية الأحياء المائية الرشيدة دعما للمجتمعات الريفية ومنظمات المنتجين وزراع الأسماك. وكانت أكثر الطرق شيوعا لهذا النهوض ما يتم من خلال تحسين الأطر القانونية، وتنظيم حملات التوعية، وتنفيذ برامج الإرشاد. واشتملت التدابير الأخرى المبلغ عنها على النهوض بالزراعة الصغيرة الحجم، وتقييم الأثر البيئي، وخطط التفويض ووضع خطط الإدارة القطاعية.

دمج مصايد الأسماك في إدارة المنطقة الساحلية

19- أشار خمسة وخمسون في المائة من البلدان الأعضاء إلى أن ثمة إطارا قانونيا للإدارة المتكاملة لموارد مصايد الأسماك والمناطق الساحلية موضع التنفيذ[9]، مما يعكس نتائج 2005 تماما. وظلت أكبر الصعوبات التي واجهت إدماج مصايد الأسماك في إدارة المنطقة الساحلية تتمثل في تلك التي تحمل طابعا مؤسسيا، حيث عقَّدت الصلات والاتصالات التآزرية السيئة بين الوكالات الحكومية من النهج المشتركة وترجمة سياسات الإدارة المتكاملة المعلنة إلى حلول إدارة تطبيقية.

20- تغيرت الاتجاهات المتضاربة داخل مصايد الأسماك وفيما بين قطاع مصايد الأسماك وغيره من القطاعات العاملة داخل المنطقة الساحلية تغيرا قليلا على مدار 6 سنوات الأخيرة. وظلت النزاعات داخل قطاع مصايد الأسماك أكثرها بروزا، مع اكتساب النزاعات بين مصايد الأسماك الساحلية والصناعة أعلى المراتب، يليها المشاحنات الناتجة من خلال نزاعات المعدات في المياه الساحلية. وكانت مجالات النزاع المحتملة التي تخلق أقل التحديات هي ما يقع بين قطاع مصايد الأسماك وتنمية الموانئ وتربية الأحياء المائية الساحلية. وكانت آليات حل النزاعات موضع التنفيذ في حوالي ستة أو سبعة من عشر بلدان أعضاء في حالة نزاع جسيم، رغم أن هذه الآليات يمكن أن تكون غير رسمية وقد لا يكون لها مساندة قانونية. وتعكس هذه الحالة نتائج عام 2005.

[8] الأنواع الغريبة تشمل الأرصدة غير المحلية والمحورة وراثيا.

[9] بافتراض أن ترك مكان الإجابة فراغا يعني "لا" أو "لا يوجد".

ممارسات ما بعد الصيد والتجارة

21- أبلغ ما يصل إلى 80 في المائة من البلدان الأعضاء أن ثمة نظاما فعالا موضع تنفيذ في بلدانها لسلامة الأغذية وضمان الجودة من أجل السمك ومنتجات مصايد الأسماك، مما يفيد بتخفيف حدة الاتجاهات المتصاعدة الأبكر في هذا المجال. ولا يزال من غير الواضح، بالنسبة لبعض البلدان الأعضاء، مدى ما تطبق به نظم ضمان الجودة على قطاع مصايد الأسماك الوطني بأكمله، على النقيض من تطبيق المعايير على قطاع تصدير الأغذية البحرية فقط.

22- أبلغ ثمانية وأربعون من البلدان الأعضاء عن اتخاذها خطوات لتقليل خسائر ما بعد الصيد أثناء التجهيز والتوزيع والتسويق. وتشير التدابير الرئيسية المتخذة إلى تحسين في طرائق المناولة والحفظ، وسن لوائح تنظيمية لسلامة الأغذية، وإنشاء إجراءات ومعايير. وتشمل التدابير البارزة الأخرى استثارة الوعي وتنفيذ طريقة نقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر والتدريب عليها، بما يعكس اتجاهات أبلغ عنها مبكرا. بيد أن ثمة اتجاه إضافي وبازغ مجددا يتمثل في أن البلدان الأعضاء تعطي اهتماما أكبر بالانتفاع بالمنتجات الثانوية وتنويع استخدام المنتجات كتدبير لتقليل الخسائر.

23- اتخذ حوالي 53 في المائة من البلدان الأعضاء خطوات للنهوض بالاستخدام المحسن للمصيد العرضي في التجهيز والتوزيع والتسويق، وهو تراجع عما حدث في تقرير عام 2005. ولا تزال التدابير الجوهرية المتخذة لإنجاز هذا الهدف غامضة، مع تصدر استثارة الوعي والتدريب والبحوث واستحداث المشاريع لقمة القائمة. وأشار زهاء 68 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أنها نفذت آليات للقضاء على تجهيز الموارد المصيدة بشكل غير قانوني والتجارة فيها. وكان أبرز الآليات المستخدمة لإنجاز هذا الهدف نظم الرقابة والتفتيش المعززة وإدخال العمل بمخططات الإبلاغ الإلزامي.

24- وفي حين كان غالبية الجهات المنتجة في وضع يسمح لها بتتبع أصل منتجات مصايد الأسماك التي تشتريها (85 في المائة)، فإن أكثر من نصف العملاء لم يكن بمقدورهم القيام بذلك (42 في المائة)، مما يبين تغييرا قليلا عن السنتين الماضيتين.

بحوث مصايد الأسماك

25- أبلغ ستون في المائة من البلدان الأعضاء أنها حصلت على بيانات يعول عليها عن بعض الأرصدة المستغلة في بلدانها على الأقل [10]. وتبين هذه الحالة اتجاها متصاعدا معتدلا، حسبما أشير إليه في تقارير أبكر. ويبدو أن نسبة الأرصدة الهامة من الناحية التجارية التي تم الحصول على بيانات يعول عليها عنها قد ارتفعت منذ عام 2005 (44 في المائة مقابل 56 في المائة بالنسبة للتقرير الحالي).

[10] بافتراض أن ترك مكان الإجابة فراغا يعني "لا" أو "لا يوجد".

26- أبلغ ثلاث بلدان أعضاء تقريبا من كل أربع بلدان أن الإحصاءات الخاصة بالمصيد وجهد الصيد قد جمعت بطريقة حسنة التوقيت وكاملة ويعول عليها. وفي نفس الوقت، أبان 74 في المائة من البلدان الأعضاء أنه يوجد ما يكفي من الموظفين المؤهلين لتوليد بيانات لدعم إدارة مصايد الأسماك المستدامة.[11]

27- لا يزال ترتيب مصادر البيانات بشأن وضع خطط إدارة مصايد الأسماك بدون تغيير في فترة الإبلاغ الحالية. وجاء أبرز مصدر للمعلومات بالنسبة للمديرين من بيانات المصيد ومجهود الصيد، يليها مسوح أخذ العينات في الموانئ ومسوح سفن الأبحاث. واشتملت المصادر الأقل بروزا على توزيع المراقبين على ظهر السفن وإحصاءات التجارة. وتم الإبلاغ عن وجود فجوات هامة في البيانات في مجالات بيانات حالة الرصيد، وتكامل البيانات، وبيانات المصيد ومجهود الصيد[12].

28- وفي حين أبلغ سبع بلدان أعضاء من كل عشر بلدان عن قيامها برصد حالة البيئة البحرية بشكل روتيني، فإن نصف البلدان الأعضاء فقط أبلغت عن رصد المصيد العرضي والمصيد المرتجع على أساس منتظم. وتعكس هذه الحالة اتجاهات أبكر ولا تزال الحالة الأخيرة تمثل فجوة جسيمة في المعلومات. والكثير من مصايد الأسماك التجارية البارزة لديها معدلات مصيد عرضي ومصيد مرتجع مرتفعة، تتجاوز بشكل روتيني 100 في المائة من المصيد المستهدف. ولذلك فإن بيانات المصيد العرضي والمصيد المرتجع لها أهمية عليا للقياس الصحيح لآثار مصايد الأسماك على الأرصدة والنظم الإيكولوجية.

خطط العمل الدولية

29- استمر أكثر من ثماني بلدان أعضاء من كل عشرة في تحديد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم كمشكلة. ومن هذه البلدان الأعضاء، أعلن ثلاثة من كل أربعة أنها اتخذت خطوات لوضع خطة عمل وطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، مما يبين تحقيق تقدم جم على ما جاء في تقرير 2005، عندما استهل أقل من نصف البلدان الأعضاء وضع مثل هذه الخطط. وقد أسفر أقل من ثلثي تلك المبادرات بالفعل عن وثائق مستكملة مما يعكس اتجاهات أبكر.

30- لا يزال تنفيذ خطط العمل الدولية بشأن طاقة الصيد ضعيفا، مع شروع زهاء سبع بلدان أعضاء من كل عشرة في التقييم الأولي، ولكن لم يستكمل هذا التقييم إلا أقل من بلد من كل عشرة، وهو ما يقل بشكل جم عما حدث من نتائج في عام 2005. وكانت الوسائل المفضلة لقياس طاقة الصيد هي تقييم القدرة الفنية للأسطول وتقييم بيانات المصيد ومجهود الصيد، وقد استغل أكثر من أربع بلدان من كل عشرة كلتا الوسيلتين في الاضطلاع بالتقييم.

31- أوضحت المعلومات المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الدولية لحفظ وإدارة أسماك القرش أن أكثر من بلد عضو من كل بلدين اضطلع بتقييم لتحديد ما إن كان ثمة حاجة إلى خطة أم لا، مما يمثل زيادة عما كان موجودا في تقرير 2005 بأكثر من الضعف تقريبا. وقد قام بلد من كل ثلاثة من هذه البلدان بوضع خطة وتنفيذها، مما يعكس الاتجاهات

[11] فيما يتعلق بالقضية الأخيرة، تدهورت الأحوال بالنسبة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى، مما يشير إلى وجود تحديات تواجه تلك الأقاليم، من حيث الموظفين المؤهلين والموارد المالية.

[12] يبدو أنه قد حدث تحول واضح في الطريقة التي تنظر بها البلدان الأعضاء إلى البيانات، حيث تحدد "تكامل البيانات" كقضية رئيسية شاملة تؤثر على جميع البيانات ولها الصدارة على نقص نوع معين من البيانات.

الأبكر. ومن شأن هذا أن يفيد بأن البلدان الأعضاء انطلقت نحو تحقيق التقدم الذي تمت الدعوة إليه في دورة لجنة مصايد الأسماك لعام 2005.

32- قام زهاء 42 في المائة من البلدان الأعضاء بتقييم مشاكل الصيد بالخيط الطويل والمصيد العرضي غير المتعمد من الطيور البحرية. وقد خلص حوالي نصف هذه البلدان الأعضاء التي اضطلعت بتقييم إلى أن ثمة حاجة إلى خطة عمل دولية للحد من المصيد العرضي للطيور البحرية في مصايد الخيط الطويل، مما يمثل زيادة طفيفة عن تقرير 2005. وقد تضاعف عدد البلدان التي نفذت الخطة تقريبا، إذ ارتفعت من 33 في المائة إلى 60 في المائة في التقرير الحالي.

33- أبلغ ما يقرب من أربع بلدان أنها على وعي باستراتيجية تحسين المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها، مما يعكس اتجاهات عام 2005. بيد أن بلدين فقط من كل خمس بلدان أعضاء كانت تعي بالحاجة إلى وضع خطط وبرامج للاستراتيجية، مما يبين تحقيق تقدم قليل بشأن هذه القضية عما حدث في السنتين الماضيتين.

المعوقات والحلول المقترحة

34- لا تزال الاتجاهات العامة في المعوقات والحلول المتعلقة بتنفيذ المدونة بدون تغيير، حيث رتبت عالميا، وبحسب الإقليم، في الجدولين 40 و 40ب في المرفق الإحصائي. وتتضمن هذه المعوقات والحلول، من ناحية، مواطن ضعف مؤسسية وخاصة بالموارد البشرية، ومالية، ومن ناحية، الحاجة إلى المزيد من التدريب، والمزيد من الوسائل، ومؤسسات محسنة وأقوى.

35- وبصفة عامة، طالبت البلدان النامية بمزيد من المساعدات الفنية والمالية من **المنظمة** ومن غيرها من المنظمات الدولية للمساعدة في تنفيذ إدارة مصايد الأسماك تمشيا مع الخطوط التوجيهية للمدونة. وقد اقتُرح بأنه ينبغي لهذه البلدان الأعضاء أن تدرج مبادئ المدونة كعناصر روتينية في جميع المشاريع والبرامج التي تعالج مصايد الأسماك. وينبغي أن يعزز ذلك من الاتساق في النهج ويضمن تنفيذ المدونة.

36- وعلى الصعيد العالمي، بدا من الواضح أن هناك انخفاضا في عدد البلدان التي تضع وتنفذ خططا لإدارة مصايد الأسماك. وقد اجتمع ذلك مع حقيقة أنه حيثما تنفّذ خطط إدارة مصايد الأسماك يجري استخدام النقاط المرجعية المستهدفة من أجل الإدارة، فإن نسب الأرصدة المستغلة بالكامل أو المفرطة الاستغلال تستمر في الارتفاع، مما يلقي بضغوط إضافية على الأرصدة السمكية. وكان ذلك مثار انشغال وطُرح تساؤل عما إن كانت إدارة مصايد الأسماك والتحولات في النماذج التي جرت الدعوة إليها في الماضي الحديث جدا (مثلا، تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، والنهج التحوطي، إلى آخره) يجري تطبيقها بنجاح وتسفر عن النتائج المتوقعة.

37- ولم يول اهتمام كامل على الصعيد العالمي بالقضايا المتعلقة برصد المصيد العرضي ولوائحه وتطبيقاته. وقد يبدو أنه كانت هناك سياسات وآليات قانونية متقلبة بشكل واسع تعالج الصيد العرضي. وكانت هناك حاجة إلى المزيد من أعمال النمذجة الاقتصادية- الحيوية المنهجة بشأن قضايا الصيد العرضي بحيث يمكن للمديرين أن يبنوا اللوائح التنظيمية للصيد العرضي على نتائج البحوث وأن يقترحوا خيارات لتدنية الأضرار البيئية وتعظيم العوائد الاقتصادية للصيادين.

38– تحقق تقدم طيب منذ تقرير 2005 في مجال تنفيذ خطط العمل الدولية للحد من الصيد العرضي للطيور البحرية عن غير عمد، ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لأسماك القرش وحفظها. وفي حين أن هذه النتائج كانت مشجعة، فإن تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن طاقات الصيد تباطأت على النطاق العالمي. ويمثل ذلك، جنبا إلى جنب مع النتائج التي توثق انخفاضا مستمرا في الأرصدة السمكية، مثارا آخر للانشغال.

الردود المتسلمة من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية

الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك

39– أبانت اثنتا عشرة هيئة إقليمية لمصايد الأسماك[13] (معظمها منظمات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك) أن خطط إدارة مصايد الأسماك القائمة و/أو تدابيرها، بما في ذلك تلك التي اعتمدتها منظمات كل منها، تحتوي على أدوات إدارة رئيسية (مثلا، تدابير لكفالة أن يكون مستوى الصيد متفقا مع حالة موارد مصايد الأسماك، وتدابير تسمح للأرصدة المستنفدة أن تنتعش، ونقاط مرجعية بشأن أرصدة مخصوصة، وانتقائية معدات الصيد، وحظر طرائق وممارسات الصيد التدميري). وأبان معظم الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك أنها عالجت قضايا طاقة الصيد، بما في ذلك الظروف الاقتصادية التي تعمل في ظلها صناعة الصيد. وعلاوة على ذلك، أبلغ معظم الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك أنها عالجت أيضا التنوع الأحيائي لموائل تربية الأحياء المائية ونظمها الإيكولوجية، وردت جميع الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك تقريبا بأنها توفر الحماية للأنواع المهددة بالخطر. وبالإضافة إلى ذلك، أبان الكثير من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك أنها تأخذ مصالح مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في الاعتبار وتوفر السبل لمشاركة أصحاب المصلحة في البت في قرارات الإدارة. وأفادت هيئتان إقليميتان لمصايد الأسماك[14] عن خطط و/أو تدابير لإدارة مصايد الأسماك من أجل مصايد الأسماك الداخلية.

40 – أبانت احدى عشرة هيئة إقليمية لمصايد الأسماك[15] أنها اتخذت خطوات لإنشاء نقاط مرجعية مستهدفة لأرصدة مخصوصة. وقد تباين عدد الأرصدة التي وضعت بشأنها نقاط مرجعية وطرق تحديد تلك النقاط المرجعية من أنواع مخصوصة في منطقة معينة إلى جميع الأرصدة في منطقة الاتفاقية. وذكرت ثماني هيئات إقليمية لمصايد الأسماك أنه يجري الاقتراب من النقاط المرجعية التي حددتها أو تجاوزتها. وقد تم اتباع ضرب من التدابير من أجل معالجة الأحوال، من بينها القيام بحملة شديدة الحيوية لمواجهة الأسباب الجذرية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وإتباع تدابير إدارة مثل المواسم المغلقة وحدود المصيد، وبرامج إعادة بناء الأرصدة التي أفرط في صيدها، وتدعيم برامج الرصد والمراقبة والإشراف، والتقييم العلمي المستمر.

[13] CCAMLR, CCSBT, GFCM, IATTC, ICCAT, IPHC, NAFO, NASCO, NEAFC, OLDEPESCA, SEAFO (in the process) and WCPFC.

[14] NASCOI and OLDEPESCA.

[15] CCAMLR, CCSBT, GFCM, IATTC, ICCAT, IPHC, NAFO, NASCO, NEAFC, SEAFO (in the process) and WCPFC.

41- أبلغت تسع هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[16] بأنه تم تطبيق النهج التحوطي في إدارة مصايد الأسماك. واشتملت الطرائق التي طبق بها النهج على تحديد حدود تحوطية للمصيد، وإتباع تدابير تحوطية للحفظ والإدارة، وقواعد القرارات، وضوابط طاقة الصيد، وقيود الصيد العرضي، ووضع أطر عمل وخطط عمل و/أو نماذج.

42- أبانت عشر هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[17] أنها اتخذت تدابير لكفالة ألا يُضطلع إلا بعمليات الصيد المتسقة مع تدابير الإدارة داخل المنطقة الخاضعة لاختصاصها. واشتملت الخطوات المتخذة على تسجيل و/أو ترخيص السفن المصرح لها، ومخططات من أجل الأطراف غير المتعاقدة، وتدابير ضد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مثل تسجيل السفن التي تقوم بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولوائح عمليات إعادة الشحن على السفن، وتدابير متصلة بالتجارة، والرصد والمراقبة والإشراف. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت ثماني هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[18] أن المنظمات الأعضاء فيها اتبعت نظام رصد السفن.

43- ردت تسع هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[19] بأنها اتبعت تدابير على مدى السنتين المنصرمتين للحد من التدابير القائمة بشأن الصيد العرضي والصيد المرتجع أو لتدعيم تلك التدابير. واشتملت تلك التدابير على حدود للصيد بشأن أنواع الصيد العرضي، وتحسين انتقائية معدات الصيد وتكنولوجياته، وجمع البيانات عن الصيد العرضي والصيد المرتجع والإبلاغ عنها، وحظر أنواع معينة من معدات الصيد. وأبلغ عدد متنامي من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك[20] بأنها اتبعت حلولا و/أو تدابير للحفظ والإدارة للحد من الصيد العرضي للطيور البحرية والسلاحف البحرية وأسماك القرش.

44- ردت خمس هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[21] بأنها اتخذت خطوات لكفالة التربية الرشيدة للأحياء المائية بواسطة الاضطلاع بتقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، ورصد عمليات تربية الأحياء المائية و/أو تدنية الآثار الضارة لإدخال أنواع غير محلية أو أرصدة محورة وراثيا تستخدم في تربية الأحياء المائية[22].

45- أبلغت غالبية الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك[23] بأنها استخدمت بيانات المصيد وجهد الصيد من مصايد الأسماك التجارية في وضع خطط لإدارة مصايد الأسماك و/أو اتباع تدابير الإدارة. كما استخدمت مسوح سفن الأبحاث ومسوح جمع البيانات من على سطح السفن/ في الموانئ. واشتملت برامج بحوث معينة أخرى على برامج المراقبة العلمية، وبرامج وضع العلامات، وبرامج البحوث بشأن بيولوجيا وإيكولوجيا الأنواع المستهدفة.

16 CCAMLR, GFCM, IATTC, IPHC, NAFO, NASCO, NEAFC, SPC and SEAFO.

17 CCAMLR, CCSBT, GFCM, ICCAT,IPHC, NAFO, NASCO, NEAFC, SEAFO and WCPFC.

18 CCAMLR, IATTC, ICCAT, IPHC, NAFO, NEAFC, SEAFO and WCPFC.

19 CCAMLR, GFCM, IATTC, ICCAT, IPHC, NASCO, NEAFC, SEAFO and WCPFC.

20 IATTC, ICCAT, IPHC, NAFO, SEAFO and WCPFC.

21 CCSBT, GFCM, ICCAT, NASCO and SPC.

22 مثلا، تم وضع خطوط توجيهية فنية بشكل مشترك بين GFCM و ICCAT بشأن تسمين سمك التونة ذي الزعنفة الزرقاء مع التركيز على تقييمات الأثر البيئي. كما اتبعت NASCO حلا لتدنية آثار تربية السلمون على أرصدة السلمون الوحشية.

23 CCAMLR, CCSBT, GFCM, IATTC, ICCAT, IPHC, NAFO, NASCO, NEAFC, OLDEPESCA, SPC and WCPFC.

46- عددت ثماني هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[24] جهودها أو نواياها للمساعدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن طاقة الصيد. واشتملت تلك الجهود على جهود الحد الإلزامي، ورصد جهد وطاقة الصيد بواسطة تجزئة السفن، وإتباع خطة إقليمية لطاقة الصيد، وإنشاء نظم إدارة لطاقة الصيد تستند إلى خطط العمل.

47- عددت تسع هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[25] جهودها للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن أسماك القرش. واشتملت تلك الجهود على حظر صيد أسماك القرش عمليات إعادة الشحن على السفن/تفريغ زعانف القرش الدهنية، وحماية صغار أسماك القرش، وتعزيز ما هو وثيقة الصلة من البحوث وتنظيم حلقات العمل ونشر المواد الإعلامية.

48- عددت سبع هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[26] جهودها للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الطيور البحرية. واشتملت تلك الجهود على تدابير الحفظ والإدارة و/أو حلول للحد من الصيد العرضي للطيور البحرية، وجمع البيانات عن تفاعل الطيور البحرية مع مصايد الأسماك ونشر المواد الإعلامية.

49- عددت اثنتا عشرة هيئة إقليمية لمصايد الأسماك[27] جهودها للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. واشتملت تلك الجهود على مخططات للرصد والمراقبة والإشراف، وتسجيل إجباري للسفن، وتدابير للتجارة، وحظر عمليات إعادة الشحن على السفن في البحر ومراقبة عمليات إعادة الشحن على السفن في الموانئ، وتدابير دولة الميناء بما في ذلك التفتيش على الموانئ وحظر التفريغ من سفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتجانس التدابير اللائحية وتبادل المعلومات فيما بين الأطراف المتعاقدة مع هيئات إقليمية أخرى لمصايد الأسماك.

50- عددت عشر هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[28] جهودها للمساعدة في تنفيذ استراتيجية تحسين المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها. وأبلغ العديد من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك عن تعاونها مع منظمة الأغذية والزراعة، مثل الفرقة العاملة المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك، ونظام رصد موارد مصايد الأسماك، ومشروع تحسين المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها التابعة لمدونة الصيد الرشيد. واشتملت الجهود الأخرى على إنشاء آلية لإيجاد صندوق خاص لتوفير بناء القدرات في جمع المعلومات وإتباع معيار أدنى لإحصاءات الصيد.

المنظمات غير الحكومية

51- قامت تسع منظمات غير حكومية[29] بتقييم أهداف المدونة من حيث وثاقة صلتها بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة. وقد لوحظت بعض الاختلافات في الردود، لا سيما بشأن أهداف تجارة السمك وبحوثها.

[24] CCAMLR, GFCM, IATTC, ICCAT, IPHC, SPC, SEAFO and WCPFC

[25] CCAMLR, CCSBT, GFCM, IATTC, ICCAT, IPHC, NAFO, OLDEPESCA and SEAFO.

[26] CCAMLR, CCSBT, IATTC, ICCAT, IPHC, SEAFO and WCPFC.

[27] CCAMLR, CCSBT, GFCM, IATTC, ICCAT, IPHC, NAFO, NASCO, NEAFC, NPAFC, OLDEPESCA and SEAFO.

[28] CCAMLR, COPESCAL, GFCM, IATTC, ICCAT, IPHC,NAFO, NASCO, NEAFC and SEAFO

[29] المنظمة الدولية لحياة الطيور، تحالف من أجل اتفاقات عادلة لمصايد الأسماك (CFFA)، والتحالف العالمي لتربية الأحياء المائية (GAA)، ومنظمة السلم الأخضر الدولية، والإتلاف الدولي لروابط مصايد الأسماك (ICFA)، والعمل الجماعي الدولي لدعم الصيادين (ICSF)، والمنظمة الدولية للوجبة السمكية وزيت السمك (IFFO)، ومنظمة النهوض بمصايد الأسماك الرشيدة لأسماك التونة (OPRT) والمنتدى العالمي لصيادي الأسماك (WFFP).

وأبانت الردود أن أهداف إدارة مصايد الأسماك وعمليات الصيد لها أولويات عليا. وفي حين أن بعض المنظمات غير الحكومية قيمت التجارة على أنها هدف ذو أهمية أقل نسبيا، فإن منظمات غير حكومية أخرى رتبتها في مرتبة أعلى بوصفها موضوعا من المدونة له أولويته.

52- حددت المنظمات غير الحكومية نقص المعلومات والتوعية بشأن المدونة، ونقص القدرات والإرادة السياسية والحوافز السوقية لتنفيذ المدونة، ونقص مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، باعتبارها القيود الرئيسية في تنفيذ المدونة. وتم اقتراح مشاركة أكبر من قبل أصحاب المصلحة الوثيقي الصلة، لا سيما صغار الصيادين، والتعاون فيما بينهم. كما أشير إلى أن الطابع التطوعي للمدونة يعتبر قيدا آخر، وتم اقتراح بالعمل على جعل تنفيذ المدونة إجباريا من خلال صك دولي ملزم قانونا. وقد اقترح، من أجل مواصلة النهوض بتنفيذ المدونة، أن تُتخذ تدابير تهدف، من جملة أمور، إلى النهوض بتجارة السمك الرشيدة، والتشجيع على وضع أطر وآليات وطنية لتعزيز الوعي بالمدونة وتنفيذها، وتدعيم التوسيم الإيكولوجي لتوليد حوافز سوقية، وتطبيق تدابير مراقبة طاقة الصيد، وتثبيط الصيد التدميري، والقضاء على عمليات تربية الأحياء المائية غير المستدامة.

53- تعمل المنظمات غير الحكومية على النهوض بنطاق من الأنشطة لجعل المدونة معروفة ومفهومة على نطاق أوسع، بما في ذلك بذل جهود لاستثارة الوعي الجماهيري بالمدونة (مثلا، تنظيم مؤتمرات وحلقات عمل ونشر المطبوعات) والتعاون مع الصناعة وغيرها من المنظمات الوثيقة الصلة. كما تنهض المنظمات غير الحكومية بوضع خطط العمل الوطنية والخطوط التوجيهية والمعايير وبرامج أفضل الممارسات وبرامج إصدار الشهادات والتوسيم الإيكولوجي، والمساهمة فيها.

54- أبلغت بعض المنظمات غير الحكومية بأن البلدان والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك أنشأت خطط لإدارة مصايد الأسماك لكفالة الانتفاع المستدام بموارد الأحياء المائية الحية في مصايد الأسماك البحرية والداخلية. بيد أن منظمات غير حكومية أخرى لم تشر إلى مثل هذه المبادرات. وبدلا من ذلك، فإنها تشير إلى مبادرات مثل زيادة درجة الشفافية، وتقاسم المعلومات وآليات المشاركة لتعزيز الحوار الجماهيري الأوسع نطاقا كوسيلة لتشجيع التنفيذ الأوسع لخطط إدارة مصايد الأسماك. وتم التشديد على أهمية وجود إطار قانوني ملائم، وبناء القدرات والإرادة السياسية القوية على أنها مطلوبة للنهوض بإدارة أفضل لمصايد الأسماك.

55- وفيما يتعلق بتنمية تربية الأحياء المائية، ردت معظم المنظمات غير الحكومية بأن الكثير من البلدان ليس لديها إجراءات وافية منفذة للاضطلاع بالتقييمات البيئية، ورصد عمليات تربية الأحياء المائية، وتدنية الآثار الضارة الناجمة عن إدخال أنواع غير محلية أو استخدام الأرصدة المحورة وراثيا. واشتملت الاحتياجات التى حُددت لتحسين تربية الأحياء المائية على تقييمات للتأثير الاجتماعي والبيئي، والنهوض بمخططات التوسيم الإيكولوجي مع التدقيق البيئي، وإنشاء ممارسات تربية أحياء مائية رشيدة تشمل القضاء على نقل الأمراض واستخدام المضادات الحيوية والمواد الكيميائية الضارة والكائنات العضوية المائية المحورة وراثيا، وإنشاء خطة وطنية لتنمية تربية الأحياء المائية، وإدخال الأنواع غير المحلية بشكل تحوطي.

56- وأبانت خمس منظمات غير حكومية[30] أنها قامت بجهود للمساعدة في تنفيذ جميع خطط العمل الدولية أو بعضها، وأبانت منظمة منها أنها تعمل على المساعدة في تنفيذ استراتيجية تحسين المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها. وانطوت تلك الجهود على تقاسم المعلومات بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بخطة العمل الدولية بشأن طاقة الصيد، ومواصلة الدعوة إلى مدونات سلوك بشأن خطة عمل دولية عن الطيور البحرية وإلى إنشائها، ورصد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر، والمطالبة بفرض حظر على التجارة في الأسماك المصطادة بواسطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ومخططات إيجابية لتسجيل السفن، وإدماج اشتراطات خطط العمل الدولية في معايير التوسيم الإيكولوجي.

برنامج مدونة الأسماك

57- يعمل برنامج الشراكات العالمية بشأن الصيد الرشيد (مدونة الأسماك)، الذي أنشئ بناء على طلب البلدان الأعضاء استجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، كوسيلة رئيسية تسعى مصلحة مصايد الأسماك من خلالها إلى الجمع بين الميزانية العادية وموارد التمويل الائتماني دعما للأنشطة الرامية إلى تيسير تنفيذ المدونة والصكوك الدولية ذات الصلة بمصايد الأسماك.

58- تشمل أنشطة برنامج مدونة الأسماك، من جملة أمور، المساعدة التقنية، والتدريب، وتنمية القدرات البشرية، وحلقات العمل، والمسح المتخصص، والبعثات الدراسية. وعناصر المشاريع مرتبطة بشكل وثيق بالأنشطة المعيارية لمصلحة مصايد الأسماك وتصاغ استنادا إلى الحاجات ذات الأولية التي تحددها لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية على أنها تحتاج إلى اهتمام فوري من أجل إنجاز الأهداف الاستراتيجية للمدونة. كما تأخذ المشاريع في اعتبارها توصيات اللجنة الاستشارية المختصة بالبحوث السمكية، وإعلان منظمة الأغذية والزراعة لعام 2001 الصادر عن مؤتمر ريكيافيك بشأن الصيد الرشيد في النظام الإيكولوجي البحري، والأهداف الإنمائية لإعلان الألفية الخاص بالأمم المتحدة لعام 2000، والمواضيع الرئيسية المتصلة بمصايد الأسماك والأهداف المحددة الزمن الخاصة بخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2002.

59- واصلت المنظمة، بالبناء على النتائج الناجحة للأنشطة المستهلة في عام 1998، وبدعم من التمويل الائتماني من النرويج، توسيع نطاق مدونة الأسماك من خلال المزيد من المشاريع العالمية والإقليمية التي تغطي نطاقا من المجالات، بما في ذلك التدريب والتوعية بشأن الصيد الرشيد وتربية الأحياء المائية؛ ودعم تنفيذ خطط العمل الدولية، واستراتيجية تحسين المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها؛ والمساعدة الاستشارية بشأن سياسات مصايد الأسماك والتخطيط لها وإدارتها، والترتيبات القانونية والمؤسسية المحسنة؛ والارتقاء بقدرات الرصد والمراقبة والإشراف؛ ومبادرات في نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، والإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية؛ والصيد الرشيد من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والنهوض بعمليات الصيد الرشيد والسلامة في البحر؛ وتنفيذ ممارسات ما بعد الصيد الرشيد والتجارة؛ والإدارة الرشيدة لتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الداخلية وتنميتها؛ ودعم البحوث السمكية، والدعم الجامع للمنظمات غير الحكومية.

[30] المنظمة الدولية لحياة الطيور، والإتلاف الدولي لروابط مصايد الأسماك، ومنظمة السلم الأخضر الدولية، و MSC، ومنظمة النهوض بمصايد الأسماك الرشيدة لأسماك التونة.

60- يقدم التمويل من الجهات المانحة إلى برنامج مدونة الأسماك إما من خلال المساهمات المقدمة إلى صندوق مشترك، الصندوق الائتماني لمدونة الأسماك، أو من خلال التمويل المباشر من جهة مانحة واحدة لواحد أو أكثر من فرادى أنشطة المشاريع.[31]

الإحصاءات المبلغة دعما لاتفاق الأرصدة السمكية لعام 1995 التابع للأمم المتحدة

61- عقد المؤتمر الاستعراضي بشأن اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 22 إلى 26 مايو/أيار 2006، واستعرض الجهود الراهنة لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وأوصى المؤتمر منظمة الأغذية والزراعة أن تعزز دورها فيما يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات إحصائية على الصعيد العالمي لتوفير المعلومات عن الأرصدة الوثيقة الصلة. ولهذه التوصية آثارها الرئيسية على عمل مصلحة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة وميزانيتها. وسيقوم الفريق العامل للتنسيق المعني بإحصاءات مصايد الأسماك، وهو آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات من أجل احصاءات مصايد الأسماك ويضم معظم الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، في دورته المقبلة في الفترة من 27 فبراير/شباط إلى 2 مارس/آذار 2007، بمناقشة كيفية معالجة هذه القضية، بما في ذلك إمكانية استعراض وتعديل الخطوط التوجيهية القائمة بشأن الإبلاغ عن الإحصاءات واستحداث آليات لتقاسم البيانات العالمية والتجانس فيما بين الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك. وستبلغ نتائج مداولات الفريق إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك.

تواتر رصد منظمة الأغذية والزراعة للمدونة والإبلاغ عنها

62- أرجأت الدورة السادسة والعشرون للجنة مصايد الأسماك مقررا بشأن اقتراحين من الأمانة يتعلقان بالإبلاغ عن المدونة، واتفقت على أن يستكمل وضع المقرر في الدورة السابعة والعشرين للجنة. واقترحت الأمانة، وقد لاحظت أن بعض البلدان الأعضاء عانت من صعوبات في الوفاء باشتراطات الإبلاغ عن المدونة، ضرورة القيام بتحليل ورصد متعمقين وتفصيليين كل أربع سنوات، بالتبادل مع تقرير استشرافي عام عن التنفيذ كل سنتين.

63- وفضلا عن ذلك، تم اقتراح أن تتولي اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك المسؤولية عن رصد تنفيذ المادتين 9 و 11 على التوالي، وذلك لتيسير إيلاء تركيز أكثر تخصصا على مواد المدونة التي تعالج تربية الأحياء المائية وممارسات ما بعد الصيد والتجارة. ويقوم أعضاء اللجنتين الفرعيتين بتحديد تواتر الرصد في دورتيهما المقبلتين.

[31] يوجد في الوقت الراهن 15 من الشركاء المانحين للصندوق الائتماني لمدونة الأسماك، بما في ذلك الوكالات التي تمثل الاتحاد الأوروبي وفنلندا وآيسلند واليابان والصندوق النرويجي للتنمية والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على العديد من المنظمات الدولية.

الإجراء المقترح أن تتخذه اللجنة

64- يرجى من اللجنة أن:

- تستعرض التقدم المحقق في تنفيذ مدونة السلوك، وخطط العمل الأربع واستراتيجية تحسين المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها وبرنامج مدونة الأسماك، وأن تقدم تعليقات وتوجيها لتعزيز تنفيذها؛
- تبت في تواتر الإبلاغ عن المدونة والذي لم يبت فيه أثناء الدورة السادسة والعشرين للجنة؛
- تبت فيما إن كان ينبغي للجنتين الفرعيتين المختصتين بتربية الأحياء المائية وتجارة الأسماك أن تتوليا المسؤولية عن رصد المادتين 9 و11 على التوالي، وهي القضية التي لم يبت فيها أثناء الدورة السادسة والعشرين للجنة.